

إسلاميو بنيان

الوحدة والاختلاف على أرض الاستحيل

عبد الغني عماد

المسبار



www.almosbar.net

**الجماعة الإسلامية في لبنان:
إشكاليات التأسيس
ومشكلات المؤسسة**

الجماعة في امتحان الانتخابات

على الرغم من أن الجماعة سبق أن شاركت في الانتخابات النيابية عام 1972 في طرابلس بترشيح المحامي محمد علي الضناوي، الذي حقق نتائج لم تعكس حضوراً قوياً للجماعة، فقد نال حينها 4190 صوتاً، فيما نال آخر الناجحين السنّة على لائحة الرئيس رشيد كرامي هاشم الحسيني 14306 صوتاً في مدينة طرابلس⁽¹³⁶⁾، وكان هذا أمراً طبيعياً، فقد خاضت الجماعة معركتها منفردة في مواجهة تيارات سياسية وزعامات قوية، نجح في ذلك الحين عبدالمجيد الرافي، المرشح البعثي، خارقاً لائحة رشيد كرامي في طرابلس، ونجح في بيروت نجاح واكيم المرشح الناصري، خارقاً لائحة صائب سلام، وكلاهما رئيساً حكومة سابقين. كما واجهت الجماعة الإسلامية أيضاً مرشحين أقوياء ينتخبون لتيارات يسارية. ومع ذلك كانت تلك الانتخابات تجربة جديدة بالنسبة لآلى الجماعة زجت بكوادرها في خضم العمل السياسي اليومي والتواصل مع قطاعات شعبية واسعة، وبغض النظر عن عدد الأصوات الذي ناله مرشحها، إلا أن اللافت أن

(136) الانتخابات النيابية في لبنان، وفقاً للأقلام والمرشحين والطوائف، محافظة الشمال، الدولية للمعلومات، ط2009، ص108 (جاءت النتائج على الشكل التالي: عبدالمجيد الرافي (17507 فاز)، رشيد كرامي (16974 فاز)، أمين الحافظ (14940 فاز)، هاشم الحسيني (14309 فاز)، مورييس فاضل (13954 فاز)، عبدالغني عبدالوهاب (13916)، أحمد الحلّاب (10994)، مصطفى صيداوي (10900)، خالد علوش (10090)، فاروق المقدم (7790)، ممتاز مقدم (5317)، رشيد درباس (4445)، محمد علي ضناوي (4190)، عمر بيسار (3994)، قبولي الذوق (2587)، سعد الله شعبان (2376)، فواز مقدم (1914)، محمد حمزه (678)، خلدون نجا (297)، نقولا الشاوي مرشح الحزب الشيوعي (7609). وهكذا يتبين أن الجماعة كانت بحاجة إلى مضاعفة أصوات مرشحها أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف كي يفوز، والأرقام التي ذكرت في مقابلات كتاب: «الجماعة الإسلامية في لبنان» (تحرير محسن صالح) ليست دقيقة، المرجع السابق، ص97.

الترشيح والمشاركة في العملية الانتخابية حينها لم يكن محل تشكيك أو سجل داخل الساحة الإسلامية اللبنانية.

في حين أن مشاركتها في الانتخابات الأولى بعد الطائف كانت تحتاج إلى تبرير في مواجهة خصوم من تشكيلات إسلامية سلفية وغير سلفية صغيرة متكاثرة أخذت عليهم «المشاركة في نظام الكفر والجاهلية، وهو المنطق الذي تبنته الجماعة في مراحل سابقة».

أصدرت الجماعة الإسلامية لائحتها الدفاعية، فطرح فيها المبررات الشرعية الإسلامية لهذا التحول والمشاركة في الانتخابات⁽¹³⁷⁾. وتناقش هذه الوثيقة وتفند الحجج التي يستند إليها الرافضون والممانعون من المشاركة في المجالس النيابية.

شاركت الجماعة عام 1992 في الانتخابات الأولى بعد الطائف بثمانية مرشحين جاءت نتائجهم على الشكل التالي:

المحافظة	القضاء	المرشح	عدد الأصوات	النتيجة
الشمال	طرابلس	فتحي يكن	46393	فاز

(137) لمبررات الشرعية لخوض المعركة الانتخابية، بيان صادر عن المجلس العلمي في الجماعة الإسلامية (9 آب/ أغسطس 1992). ومنشور أيضاً في ملحق كتاب فتحي يكن: «أضواء على التجربة النيابية الإسلامية في لبنان»، صادر عن دار المركز الإسلامي للدراسات والتوثيق ومؤسسة الرسالة، طرابلس، لبنان، ط1996، ص 179.

الشمال	المنية الضنية	أسعد هرموش	38208	فاز
بيروت	بيروت	زهير العبيدي	12570	فاز
الجنوب	صيدا	علي عمار	44977	لم يفز
الجنوب	العرقوب	عبد الحكيم عطوي	9262	لم يفز
جبل لبنان	الشوف	أنور الخطيب	3937	لم يفز
البقاع	بعلبك الهرمل	محمد مشهور الصالح	1819	لم يفز
البقاع	البقاع الغربي	محمد سعيد صالح	4881	لم يفز

كانت النتائج التي حققتها الجماعة مفاجئة، خاصة أن الاختراق حصل في العاصمة الأولى بيروت، والعاصمة الثانية طرابلس، فضلاً عن مقعد الضنية - المنية، وكذلك كان حجم الأصوات التي نالها المرشحون الذين لم يحالفهم الحظ، وبرزت في معركة قوة الماكينة الانتخابية للجماعة.

في دورة عام 1996 دخلت الجماعة في تحالفات انتخابية قوية وفي لوائح أساسية، فقد أصبحت فاعلاً انتخابياً مهماً، وخاصة على مستوى الشمال. إلا أن المفاجأة كانت بخروج الخلاف داخل

الجماعة إلى العلن، ما أدى إلى انسحاب فتحى يكن الذي ترشحت زوجته الدكتورة منى يكن خارج قرار الجماعة الإسلامية، التي رشّحت أمينها العام الجديد القاضي فيصل المولوي في طرابلس، بالإضافة إلى خالد الضاهر عن عكار، وأسعد هرموش عن الضنية. وجاءت النتائج لتشكّل صدمة للجماعة وأنصارها التي لم يفز من مرشحيتها سوى خالد ضاهر عن عكار. في حين فشل أمينها العام في الحصول على مقعد نيابي، وحقق نائبها السابق عن بيروت نتائج هزيلة (16 بالمئة من الأصوات). وفي المحصلة رشحت الجماعة ستة مرشحين فاز منهم واحد. وبذلك تراجع حضور الجماعة النيابي لعام 1996 إلى نائب واحد، لينفجر بعدها الخلاف الداخلي، إذ حمل يكن بعض نواب الجماعة المسؤولية لأنهم تحولوا إلى أصحاب دكاكين، لا أصحاب قضية⁽¹³⁸⁾. وفي كل الأحوال فالهزيمة يتيمة كما يقولون، وأما النصر فيدعيه آباء أكثر.

خاضت الجماعة الإسلامية انتخابات عام 2000 على أمل أن تستعيد بعضاً من خسارتها، خاصة أنها حققت بعض النتائج في الانتخابات البلدية (1998) عوّضت معنوياً خسارتها النيابية. فتحالفت الجماعة مع اللائحة القوية بقيادة سليمان فرنجية ونجيب ميقاتي ومحمد الصفدي، عبّر عضو مكتبها السياسي عبد الله بابتي في طرابلس (فازت هذه اللائحة بـ13 مقعداً من أصل 16 لم يكن مرشح الجماعة بابتي بينهم). وكانت النتائج كارثية، فقد حصد مرشحون

(138) انظر: جريدة «المستقبل»، (4/12/2000).

منفردون أصوات سُنية، فاقت ما ناله مرشح الجماعة الذي كان في لائحة الأقوياء حينها. وفي دائرة الشمال الثانية، كان على الجماعة أن تختار بين أسعد هرموش وخالد ضاهر لينضم إلى اللائحة. فاخترت الأول، ما أدى إلى تمرد الثاني (الذي كان نائباً) ورفضه الانسحاب، الأمر الذي استدعى قراراً يفصله من الجماعة. وأدى ذلك إلى تشتت قواعد الجماعة، وفشل أي منهما في الحصول على مقعد نيابي.

تكررت في بيروت خسارة الجماعة عبر مرشحها زهير العبيدي الذي لم يحصد سوى 4 بالمئة من أصوات السنة. وبدا مع هذه الانتخابات كأن الجماعة خرجت من الذاكرة الإسلامية السنية. فالعبيدي كرمز قيادي للجماعة في بيروت خسر مقعده عام 1996، حاصداً نسبة 16 بالمئة من الأصوات. ثم تدنّت النسبة عام 2000 إلى 4 بالمئة، في حين تضخم التأييد لتيار الرئيس الحريري بشكل أدى إلى جرف كل منافسيه الانتخابيين، بما فيهم رئيس الحكومة آنذاك سليم الحص. كانت نتائج بيروت كارثية على الجماعة، وجاءت لتكمل صورة التراجع العام في تيارها الشعبي.

أما في الجنوب فلم يكن ممكناً لمرشح الجماعة الشيخ عمار الفوز، فقد بقي خارج اللائحة الائتلافية الضخمة. وأما على مستوى بقية المحافظات فقد غابت الجماعة على مستوى الترشيح، ولم تكرر تجربتها غير المشجعة، مفضلة عدم تجرع كأس الهزيمة المحققة فيها، ليس بسبب الأصوات المتدنية فقط، بل بسبب الجغرافيا الانتخابية والتقسيمات الإدارية والتحالفات الضعيفة أيضاً التي لم تنجح في

تطويرها.

كانت نتائج الانتخابات لعام 2000 بمثابة الحصاد المرّ، وهي أثارت موجة من الإحباط والألم الشديد وسط الكوادر، وفجرت التناقضات والتجاذبات. فالمفاجآت لم تكن في الخسارة فقط، بل بالأرقام الهزيلة والتراجعية التي حصلت عليها. ردة الفعل الأولى كانت باستقالة جماعية للمكتب السياسي ولبعض الإدارات والمجالس. بدأت بعدها، وبشكل بطيء ورشقة الإصلاح والمراجعة والنقد الذاتي.

في انتخابات عام 2005 التي حدثت في ظروف بالغة الدقة والحساسية إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وإثر الانسحاب السوري من لبنان، فضّلت الجماعة مقاطعة الانتخابات بحجة رفضها لقانون الانتخاب، على الرغم من أنه القانون نفسه الذي خاضت الانتخابات على أساسه عام 2000. والواقع أن قرار المقاطعة كان عملياً قرار «انسحاب» فرضه الموقف الوسطي المتأرجح بين المعارضة والموالة حينها، إذ لم يكن الوسط الشعبي متقبلاً لهذا النوع من المواقف الرمادية. فقد شاركت الجماعة في الاجتماعات الأولى لما سُمي (لقاء عين التينة) الذي ضم حلفاء سوريا بمواجهة لقاء البريستول الذي ضم كافة أطراف المعارضة. إلا أن الجماعة انسحبت من هذا اللقاء في ما بعد، واتخذت موقفاً أكثر تصعيداً من رئيس الجمهورية إميل لحود مطالبة باستقالته اثر اغتيال الرئيس الحريري، وشاركت بشكل رمزي في 14 آذار، لكنها مع ذلك لم تصدر بياناً صريحاً يطالب بخروج الجيش السوري من لبنان، على الرغم من رفضها للدور السوري في

التمديد لرئيس الجمهورية، ودور الأجهزة الأمنية السورية عموماً وممارساتها في لبنان.

في انتخابات عام 2009 قررت الجماعة خوض الانتخابات من دون الاصطدام بتيار المستقبل وزعيمه سعد الحريري، حرصاً على وحدة الساحة السنية، كما رُوّجت في إعلامها، ولعدم جدوى ذلك من الناحية العملية والانتخابية، فرشحت ثمانية من كوادرها في بيروت وطرابلس وعكار والضنية والإقليم والبقاع الغربي وصيدا. ودخلت في مفاوضات عسيرة مع «تيار المستقبل» للوصول إلى تفاهم انتخابي شامل، وهو ما لم يتم عملياً إلا في بيروت، حيث تم الاتفاق على ترشيح عماد الحوت على لائحة «تيار المستقبل» مقابل سحب مرشح الجماعة في صيدا علي الشيخ عمار لمصلحة مرشحي المستقبل، على أن يستمر باقي مرشحي الجماعة في الدوائر التي ترشحوا فيها منفردون. وكانت النتيجة أنه لم يفز من مرشحي الجماعة سوى عماد الحوت بفضل التحالف مع «تيار المستقبل»، إذ انسحب النصف الباقي، ونال من استمر منهم أصوات متواضعة. فقد نال محمد ياسر درغام 8,52 بالمئة من أصوات المقترعين في طرابلس، ونال أسعد هرموش 9,10 بالمئة من أصوات المقترعين في دائرة المنية - الضنية. لقد كان الحصاد بشكل عام مخيباً للأمال.

المفاصلة مع المؤسس والخيارات الملتبسة

تركت المشاركة في الانتخابات اللبنانية آثاراً سلبية في بنية

الجماعة الإسلامية، وصدّعت وحدتها التنظيمية، وأظهرت تناقضات سياسية وشخصية كامنة، واحتقاناً داخلياً ظهر علانية على مستويات عدة. فعلى الصعيد النظري، عومل خروج فتحي يكن من الأمانة العامة للجماعة بما يشبه محاكمة لكل المرحلة السابقة، حُمّل فيها المسؤولية عن التراجع السياسي الذي أصاب الجماعة. غير أن يكن بدوره حمل المسؤولية لبعض نواب الجماعة «لأنهم تحولوا إلى أصحاب دكاكين لا أصحاب قضية» (جريدة المستقبل اللبنانية 4/12/2000). كما أصدر يكن عام 1998 كتابه المهم «نحو صحوة إسلامية في مستوى العصر»، وعدا عن تقديمه لقراءة تجديدية لأساليب العمل وتشديده على نبذ العنف والعمل المسلح، وتنظيره لفقته التغيير والوصول إلى السلطة، وتبنيه للخيار الدعوي والعمل الشعبي وال جماهيري، كما سبق وفصلنا ذلك، نتلمس أيضاً مرارته وهو يتحدث في مقالات ودراسات عديدة عن إصراره على أن مسألة «الشورى» داخل مؤسسات الجماعة وخارجها هي «معلّمة»، وليست «ملزمة»، وأن القيادة فردية، وليست جماعية، مميّزاً بين القيادة «الأبوية» التي يعتبرها الأصلاح والأكثر تعبيراً عن روح الإسلام، والقيادة التنظيمية التي تحول البشر إلى آلة صماء تعمل ميكانيكياً وفق بنود وقواعد جامدة⁽¹³⁹⁾. ويبدو بوضوح أن هذا الإصرار يقف وراء العديد من الخلافات داخل الجماعة، التي يلمس القارئ خلالها ألم ومرارة المؤسس والمربي الذي خذله تلاميذه، والذي لم يصدق أنهم بلغوا سن الرشد، وأن البناء الذي أسسه تحوّل

(139) جريدة «الإنشاء»، طرابلس - لبنان (9 شباط/ فبراير 2001) العدد (6638). انظر دراسة فتحي يكن التي نشرت على حلقات بعنوان: «القيادة الرشيدة بين النظرية والتطبيق».

إلى مؤسسة تؤخذ فيها القرارات بالتصويت.

يتابع يكن كتاباته من خارج موقع المسؤولية التنظيمية في الجماعة بعد خروجه الملتبس أواسط التسعينيات من الأمانة العامة، فيكتب بعد الانتخابات النيابية عام 2000 ما يفيد أن نتائجها هي: «بمثابة الكارثة على الحركة الإسلامية في لبنان، نظراً للأصوات المتدنية والمعيبة التي نالها مرشحوها، والتي أدت إلى إخلاء الساحة الاشتراعية للعاثين الذين يتربصون الدوائر بالإسلام وأهله، بل أدت فضلاً عن ذلك إلى إضعاف شوكة الطائفة الإسلامية السننية بشكل خاص»⁽¹⁴⁰⁾. ويعدد الكثير من الأخطاء التي ارتكبتها القيادة الجديدة.

وبغض النظر عن صحة اعتباره بأن خروج الجماعة من البرلمان هو إضعاف لـ«شوكة الطائفة السننية» بما يتضمن ذلك من عزف على الوتر المذهبي، يمكن اعتبار هذه الكتابات نوعاً من النقد الذاتي الجريء، لكنه يأتي من خارج المؤسسة، أو بعد الخروج منها إثر خلافات مزمنة فجرتها مسائل الانتخابات والمشاركة السياسية. ولأول مرة تتصدى المؤسسة لمؤسسها فتطاله بالنقد والتجريح. وكانت البداية مع ما كتبه المهندس عبدالله بابتي⁽¹⁴¹⁾، أحد القيادات التاريخية في

(140) فتحي يكن، «الانتخابات النيابية في ضوء السنن الإلهية، قراءة شرعية لممارسة الساحة الإسلامية». دراسة منشورة في جريدة «الإنشاء»، طرابلس - لبنان، (2 شباط / فبراير 2001)، العدد (6637).

(141) عبدالله بابتي من مواليد طرابلس (1937)، درس الهندسة في جامعة القاهرة، وتخرّج منها عام 1964. انخرط في العمل الإسلامي في جماعة عباد الرحمن منذ أوائل عام 1953، وشغل مسؤوليات عديدة في الجماعة الإسلامية، أهمها المسؤول السياسي في لبنان حتى عام 1988، ثم المسؤول الاجتماعي حتى عام 1992، ولا يزال حالياً يشغل مناصب قيادية أساسية.

الجماعة على صفحات جريدة «الإنشاء» الطرابلسية، معتبراً هذه الكتابات نوعاً من التمسك للتمكن، متهماً صاحب «القيادة الرشيدة» بأنه يعتمد أسلوباً فيه الكثير من «وضع اليد على المؤسسة طيلة ما يقرب من خمسة عقود، والاستئثار الشخصي لأول مشروع تربوي وتحويله لمصلحته تحت مقولة خدمة المسلمين». ولا يتوقف بابتي عند ذلك، بل يكيل بعض الاتهامات الشخصية ليكن مشككاً بزمته المالية متهماً إياه بالاستيلاء على أموال التنظيم، وبأنه كان يتفرج حين كان يخوض غيره غمار الحروب⁽¹⁴²⁾. واستتبع هذا الرد، ردوداً أعنف من قيادات أخرى استهجنّت تحول الحوار إلى نوع من التجريح الشخصي⁽¹⁴³⁾، وهو الأمر الذي يعكس عمق التناقضات والخلافات التي فشلت كل المحاولات لتجاوزها رغم التسوية التي قضت بتولي يكن لرئاسة مجلس شورى الجماعة، والتي لم تعمر طويلاً، إذ أعلن استقالته من هذا المنصب في كانون الثاني/يناير (2003) ليؤسس ما يعرف اليوم بجهة العمل الإسلامي، وراح من خلالها يتخذ المواقف المتناقضة مع ما تصدره الجماعة الإسلامية، معلناً أنه يريد تصحيح مسيرة الجماعة، الأمر الذي استدعى رداً قاسياً من المكتب الإعلامي للجماعة الإسلامية في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أكدت فيه «أن تولي يكن للأمانة العامة

(142) جريدة «الإنشاء»، طرابلس، لبنان، شباط/فبراير 2001، العدد 6664.

(143) نظر بعض هذه السجلات والردود على صفحات جريدة «الإنشاء»، وبخاصة ما كتبه المحامي رشيد كركر بعنوان: «الأيام الصعبة: أزقة لا تصنع تاريخاً ولا أبطالاً»، والشيخ سعيد هرموش بعنوان: «أبين كئاً وماذا أصبحنا». يشير فيه كيف باع «هؤلاء» الشعارات والعهود والمواثيق وأصبحوا العوبة في أيدي ملوثة بالكثير من الدماء والضحايا، وكيف أصبح الاتزان على مذهبهم يعني العمالة والرجولة تعني الاستسلام... بالإضافة إلى ردود وسجلات متعددة بين قيادات وكوادر الجماعة... انظر أعداد جريدة «الإنشاء» بين 23 شباط/فبراير و1 حزيران/يونيو 2001، الأعداد رقم 6640 و6653.

طيلة السنوات السابقة لم يكن إلا بتعهده الالتزام برأي الجماعة ولو خالف رأيه وقناعاته التي بقي يعبر عنه في كتبه المنشورة، والتي لا يزال متمسكاً فيها، وأهمها أنه يرى أن الشورى معلمة وليست ملزمة، وكان ذلك سبباً لإقدامه على الاستقالة أكثر من مرة، والتي قبلت أكثر من مرة أيضاً، وهو يعلم أنه لم يكن المؤسس الأوحد للجماعة، بل كان أحد الأخوة المؤسسين، وقد تم الكثير من البناء خلاف رأيه أيضاً. ويستغرب البيان كيف يمكن ليكن أن يفكر بعد فصله من الجماعة ومخالفته لقراراتها أنه يستطيع جرّها إلى الموقع الخطأ الذي يساهم في تعكير الأجواء الإسلامية وتصعيد الخلاف السياسي والمذهبي الذي يصب في النهاية في خدمة المشروع الصهيوني.

تبيّن هذه التطورات التنظيمية والسجلات المرافقة التي اتخذت في بعض أوجهها طابع التجريح الشخصي واتهام الذمم المالية وشبهة التخوين، أن البنية التنظيمية للجماعة لا تزال هشّة ومشخصة، وأن الروح المؤسسية وثقافة الحوار الديمقراطية وتقاليد النقد الذاتي التي تحفظ حق الاختلاف داخل التنظيم لا تزال طرية أمام مفاهيم الطاعة والولاء، بل إن مفاهيم المحاسبة والمراجعة والتقييم الذاتي التي هي من أساسيات العمل الجماعي تبدو متواضعة وهشة نسبة إلى العمر التنظيمي والتجربة السياسية التي تختزن شحنة من الدروس الناتجة من محطات شهدت إشكالات ونزاعات وخلافات تنظيمية وسياسية في مرحلة التأسيس، والتي خرج بنتيجتها العديد من الكوادر اختارت الاستقلال التنظيمي مع استمرارها في التمسك بالمشروع الإسلامي. ويمكن القول إنه خرجت من تحت عباءة الجماعة جمعيات

وتنظيمات وحركات وروابط بصورة لم تحدث مع أي قوة تنظيمية أو سياسية من قبل. ويكفي أن يراجع المرء تاريخ قيادات العديد من الحركات والجمعيات في الشارع السني ومؤسسيها، بخاصة تلك التي ظهرت بدءاً من أواسط الستينيات، وبشكل ملحوظ في طرابلس والشمال، حيث الواقع الأكثر تأثيراً للجماعة، ليلاحظ حجم النزيف المذهل الذي أصاب الجسم التنظيمي للجماعة وتسبب بخروج العديد من الكوادر والقيادات⁽¹⁴⁴⁾.

تعيد بعض التحليلات أسباب هذه الظاهرة إلى «فتنة» المال الذي تدفق على الجماعة في الستينيات من السعودية، ومن قيادات الإخوان المسلمين التي لجأت إليها، وإلى دول الخليج في أوج المواجهة مع التيار الناصري، وهي أموال جاءت على شكل هبات وتبرعات لمؤسسات تربوية واجتماعية تشرف عليها الجماعة أسالت لعاب بعض الكوادر والقيادات، بخاصة حين غابت الشفافية في كيفية التصرف بها. وهذا ما يمكن تبيانه بوضوح من خلال الاتهامات المتبادلة بين قيادات الجماعة، التي أشرنا إلى بعضها المنشور على صفحات

(144) من أبرز هؤلاء الشيخ سعيد شعبان الذي أسس حركة التوحيد الإسلامي، والدكتور محمد علي الضناوي الذي أسس جبهة الإنقاذ الإسلامية وبيت الزكاة ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في الشمال منذ بداية الثمانينيات، وكذلك الشيخ محمد رشيد ميقاتي الذي أسس جمعية الإصلاح الاجتماعية التي تشرف على معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية، وكذلك الدكتورة منى حداد يكن، زوجة الداعية فتحي يكن، التي نجحت في تأسيس صرح تربوي كبير في طرابلس تحت اسم مجمع الجنان التربوي، ثم أتبعته ببناء جامعي ضخم تحت اسم جامعة الجنان، وصولاً إلى النائب خالد ضاهر الذي خرج من الجماعة مؤسساً حالة تنظيمية خاصة، وكذلك النائب السابق زهير العبيدي، فضلاً عن المؤسس فتحي يكن الذي خرج ليؤسس جبهة العمل الإسلامي كت تنظيم جديد بعد خلافه مع رفاقه في الجماعة، هذا بالإضافة إلى العديد من الشخصيات والفاعليات الاجتماعية والسياسية في مختلف المحافظات اللبنانية.

الجرائد المحلية في طرابلس، فخرج من خرج، وبقي من بقي. إلا إن الجميع حظي بجوائز وغنائم تم تغطيتها باسم جمعيات ومدارس ومستوصفات وعقارات، سجل أغلبها بأسماء شخصية أو باسم جمعيات وهمية وشكلية.

ورغم وجاهة هذا التحليل والمؤشرات الواقعية الداعمة له، فإن المعطى المالي بتقديرنا ليس سبباً كافياً لتفسير الخروج المكثف لبعض الكوادر، الذي شكل ظاهرة مميزة انتهت بخروج المؤسس نفسه على الجماعة التي أسسها. نحن نميل إلى وجهة أخرى في تحليل هذه الظاهرة تقودنا إلى قراءة الفلسفة التنظيمية النازمة للعلاقات بين الأعضاء والمنظمة لآليات اتخاذ القرار على المستوى التنظيمي وعلى المستوى السياسي والفكري. هذه الآليات كانت عاجزة عن امتصاص الخلافات وتنظيمها واستيعابها، وأقصى ما كانت تقدمه هو تسويات موقته تؤجل المشاكل وتخفف من حدة التجاذبات بما يمنع حدوث انشقاقات «تحتية»، لكنها لا تمنع حدوث خروقات «فوقية»، عبّرت عن نفسها بالخروج شبه المتكرر لقيادات وكوادر كان يمكنها أن تمارس دوراً عميقاً ومؤثراً في الحركة السياسية الإسلامية، الأمر الذي شكل نزيفاً «كارثياً» أضعف بنية الجماعة، وشتت تركيزها وهدم بعض ما تم بناؤه، وأخر امتداد الجماعة وانتشارها، وامتص قدرتها على التأثير الشعبي والفاعلية السياسية.

كانت المفاهيم التنظيمية التأسيسية تقوم على فكرة الطاعة والولاء القائمة على شحنة زائدة من السلطة الأبوية، ومناخ تنظيمي لا

يشجع على المراجعة والنقد والمحاسبة، الأمر الذي يقتل روح المشاركة والعمل الجماعي ويعطل الاجتهاد والابداع، ويجعله عملاً فردياً نخبويّاً. هذه الفلسفة التنظيمية عبّر عنها فتحي يكن، عندما أكد في كتابه المهم بعد خروجه من الجماعة، وأشار إلى بعض أبعادها الدالة، ومنها أن الشورى «معلمة» وليست «ملزمة»، وكتب حولها الصفحات الطوال⁽¹⁴⁵⁾، مشدداً على أن القيادة في الإسلام فردية وليست جماعية، رافضاً تقييد القائد أو الأمير.

إلا أنه من الانصاف القول إن الجماعة أخذت منذ التسعينيات في تنظيم بنيتها الداخلية، وعقدت أكثر من مؤتمر تنظيمي وأدخلت بشكل تدريجي وبطيء بعض التعديلات على لوائحها وأنظمتها، فأصبحت مؤسساتها الداخلية وآليات اتخاذ القرار فيها وانتخاب المستويات القيادية، سواء على مستوى المناطق أو المحافظات، أم على مستوى مجلس الشورى والمكتب السياسي، أكثر وضوحاً من ذي قبل رغم التجاذبات الداخلية التي استمرت حتى المؤتمر الأخير المنعقد في آذار/ مارس 2004، التي تمحور بعضها على صلاحيات الأمين العام لجهة تعيين من يراه في مجلس الشورى والمكتب السياسي، إضافة إلى من يتم انتخابه، فضلاً عن تشكيل لجان قانونية قضائية لفض النزاعات الداخلية أو التحكيم بشأنها. يمكن القول فعلاً إن الجماعة أخذت تتجه نحو حسم خياراتها التنظيمية وفلسفتها في العمل الجماعي، وإن ببطء وتردد، ولكن بشكل تدريجي يتجه نحو ترسيخ

(145) فتحي يكن، «نحو صحوّة...»، م. س، ص 292 وما بعدها.

آليات اتخاذ القرار والمحاسبة والمساءلة ورسم حدود الصلاحيات والتراتيبات التنظيمية بما يشكل منعطفاً مهماً في تاريخها التنظيمي قد يساعد على امتصاص الخلافات، ويساعد على تنظيمها واستيعابها بهدف أن يصبح التنوع في الآراء والاجتهادات مصدر غنى لا سبب شقاق ونزاع أو خروج على الشرعية التنظيمية، الأمر الذي كان سبباً لنزيف الكوادر المزمّن وهدر الطاقات البشرية في الجماعة.

ومع ذلك يمكن القول إن دخول عناصر من الآليات الديمقراطية وتبني بعضاً من أوجه الشورى «الملزمة» كعناصر تأسيسية في البنية التنظيمية الجديدة للجماعة يشكل عنصر قوة في توطيد وحدة التنظيم، ولكنه غير كاف وحده ما لم يتأسس على ثقافة إسلامية جديدة لا تعتمد «التأرجح» بين أيديولوجيا التكفير القطبية ومنهج الدعوة والمشاركة والاعتراف بالآخر من دون هدر إيمانه والحكم على صحيح إسلامه. وبالتالي يتطلب الأمر مساراً متوازياً يتواكب فيه التجديد التنظيمي مع المراجعة الفكرية ومع الممارسة السياسية، ما يخلق دينامية جديدة يمكن القول معها إن تحولاً جدياً قد حصل. فهل حدث مثل هذا الأمر مع الجماعة الإسلامية؟ وما هي المستجدات في مشروعها الفكري والسياسي الذي يفترض أن يواكب بعضاً من التغيير الحادث على المستوى التنظيمي؟

المراجعة القلقة : ولادة الميثاق الإسلامي أو وثيقة القرن

يمكن القول إن الجماعة الإسلامية بعد إخراج المؤسس من

المؤسسة، حاولت بقوة بناء وتطوير المؤسسة بقيادة أمينها العام الجديد القاضي فيصل المولوي، لكنها كانت مترددة في التجديد الفكري، بل أخفقت في تحويل شعاراتها إلى برنامج عمل سياسي، وفشلت في إنتاج كادر سياسي يتبنى مشروعاً إسلامياً متكاملًا قادرًا على المواجهة والمنافسة. بل يمكن القول إن الجماعة لا تزال تعاني فقراً مزمناً في الثقافة السياسية، ومن ضعف في التأهيل السياسي لعناصرها، عدا عن إتقان أصول الدعوة الجماهيرية والممارسة الإعلامية. وهذا ما دفع القيادة الجديدة إلى محاولة الخروج من الوضع المأزوم أكثر من مرة، تارة بالتركيز على الإصلاح الداخلي وإجراء المصالحات بين القيادات المختلفة، وتارة أخرى بتعديلات يتم إدخالها على البنية التنظيمية واللوائح الداخلية. فقد عمدت الجماعة إلى طلب ترخيص حزب تحت اسم «الإصلاح»، إلا أنها ترددت بعد الحصول على الترخيص في تفعيل هذا الحزب. وبقيت سنوات تناقش العلاقة بين الحزب والجماعة؟ هل يكون مستقلاً عنها أم جناحاً من أجنحتها؟ وهل يهتم الحزب بالجوانب السياسية وتختص الجماعة بالجوانب الدعوية؟ فضلاً عن أمور أخرى⁽¹⁴⁶⁾. ويبدو أن النقاش لم يحسم أي شيء من النقاط المذكورة، فبقي موضوع الحزب ملفاً مؤجلاً في أدرج الجماعة. وتبدو المحاولة التي جرت إثر مؤتمر الجماعة (2003)، والتي تمثلت بطرح ما سمي «الميثاق الإسلامي في لبنان»، الأكثر جرأة في هذا المجال، بل إن الرهان على هذه الوثيقة باعتبارها مانيفيستو، أو وثيقة «القرن» للإسلاميين في لبنان كان كبيراً، نظراً إلى التسويق

(146) مقابلة مع عماد الحوت، المرجع السابق، ص140.

الكبير الذي رافقها، والمشاركة المكثفة في نقاشها، كما أشارت مصادر الجماعة، التي شاركت فيها نحو ستمئة شخصية إسلامية قبل وضع صيغتها النهائية. وقد أريد لهذه الوثيقة أن تشكل «مرجعية فكرية سياسية للقوى الإسلامية في لبنان يجري على أساسها وضع برنامج عمل للمرحلة المقبلة»⁽¹⁴⁷⁾.

تتوزع الوثيقة على ثلاثة أقسام. في القسم الأول، وهو تحت عنوان المنطلقات الفكرية، تتدرج مجموعة أفكار، هي مسألة العيش المشترك، واحترام الآخر والاعتراف به والتعامل معه، واعتبار الأخلاق قيم مطلقة لا تتأثر باختلاف الدين.

تتوقف الوثيقة عند مسألة تطبيق الشريعة، فتقرر أن التنوع الطائفي في لبنان لا يجوز أن يؤدي إلى انتهاك حريتنا بأن نعتقد ما نشاء وأن نعبر عن أفكارنا في حدود نظام المجتمع وأمنه، وأن ندعو الناس إلى ما نرى أنه يسعدهم. ومنها الدعوة إلى تبني أحكام الشريعة الإسلامية، لاعتقادنا أنها تحقق أفضل تنظيم للحياة الاجتماعية بين الناس، معتمدين الحوار والإقناع وليس الفرض والإكراه.

وتعتمد الوثيقة صياغة مرنة من مطلب إلغاء الطائفية السياسية، رافضة أي محاولة لتمرير القانون الموحد للأحوال الشخصية ولو كان اختيارياً.

(147) شرت الوثيقة في الصحف اللبنانية (2003/12/12)، وصدرت بشكل رسمي بعد المؤتمر الذي عقد في فندق كراون بلازا.

أما في موضوع المرأة، فترى الوثيقة أن الإسلام يقرر مبدأ المساواة المطلقة في ما يتصل بالكرامة والمسؤولية، ومع ذلك فاختلفت الوظيفة يجعل رعاية الأسرة من مهمات المرأة بلا جدال، أما «فائض» الوقت والجهد حين يوجد، فإنه يجوز للمرأة أن تستخدمه للقيام بسائر الواجبات والنشاطات.

أما في موضوع الجهاد فتذهب الوثيقة إلى رفض أي تفسير له يجعله موجهاً ضد المجتمع الذي نعيش فيه، أو يجعله يطال إخواننا المواطنين من أبناء الديانات الأخرى، ما قد يؤدي إلى خلخلة السلم الأهلي وتمزيق الوحدة الوطنية. كما تقرر الوثيقة مبدأ النهي عن المنكر، لكنها تعتبر أن استعمال القوة فيه غير مشروع.

وتعتبر الوثيقة أن الإسلام يرفض الإرهاب ولا يقبل إلحاق الأذى بالأفراد أو الشعوب وحتى بالحيوان، وتعتبر أنه من الظلم أن توصف مقاومة أي شعب لعدو يحتل أرضه بأنها إرهاب، لأن الاحتلال هو الإرهاب بعينه.

وتقدم الوثيقة رؤية جديدة لمفهوم الوطن والمواطنة، فتقرر أن «لبنان وطننا، والمواطنة فعل انتماء إلى الوطن، يرتب للمواطن حقوقاً ويضع عليه واجبات، ولا يمكن للمسلم أن يطالب بحقوقه من دون القيام بواجباته، والقسم الأكبر من هذه الحقوق يشترك فيها المسلم مع سائر المواطنين. وعلى الرغم من أن الوثيقة تعتبر النظام السياسي الإسلامي يختلف عن الديمقراطية في بعض منطلقاته، إلا أنها تعتبر

«التعددية السياسية» وتكريس حق المواطنين في اختيار حكامهم ومحاسبتهم من طريق انتخابات حرة، أسلوباً حضارياً يقره الإسلام ويتناسب مع طبيعة المجتمع اللبناني. وتدعو الوثيقة إلى إصدار قوانين عادلة (قانون الأحزاب، قانون الانتخاب...)، بالإضافة إلى قوانين تنظم عمل السلطات الثلاث بما يضمن الفصل بينها والتكامل في أدائها، فضلاً عن ضرورة مكافحة الطائفية السياسية مواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعانيها لبنان عبر الهدر ومكافحة الفساد.

في القسم الأخير يرد ذكر تأكيد الخيار العربي ومواجهة المشروع الصهيوني مع التفاته مهمة إلى مسألة حرمان الفلسطينيين من الحقوق المدنية في لبنان. وتعتبر الوثيقة أن سوريا هي عمق لبنان الجغرافي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وأن من مصلحة الجميع التنسيق والتكامل، مع تأكيد أن هذا «لا يلغي تصويب أي خطأ في الممارسة سواء كان في الجانب السوري أو اللبناني»⁽¹⁴⁸⁾.

تؤكد الوثيقة في الفقرة الختامية أن هذا البيان يمثل رؤية الموقعين عليه ليكون أساساً للحوار والتعاون والارتقاء بالعمل الإسلامي في لبنان.

لا شك في أن الوثيقة - الميثاق تشكل مبادرة مهمة أقدمت عليها الجماعة بهدف توحيد رؤية مختلف أطياف الحركة الإسلامية

(148) نظر تحليلاً واسعاً لهذه الوثيقة ولمسارات التطور في الجماعة الإسلامية وكافة الحركات الإسلامية العاملة في لبنان، في كتابنا: «الحركات الإسلامية في لبنان - إشكالية الدين السياسية في مجتمع متنوع»، الصادر عن دار الطليعة، 2006.

السنية في لبنان. وبغض النظر عن الذين وافقوا أو تحفظوا عليها، فالوثيقة تمثل نقلة مهمة في الفكر السياسي للجماعة، وتكمن أهميتها في أنها تحاول لأول مرة التخفيف قدر الإمكان من المحمول الأيديولوجي الثقيل، والموروث منذ الستينيات، في مقاربتها للمسائل السياسية والفكرية الجديدة التي فرضت نفسها على ساحة العمل الإسلامي، إذ لم يعد البقاء في عهد «الغفلة» ممكناً بعد الصدمة السياسية الكارثية المتمثلة بخسارة المواقع النيابية جميعها، والإخفاق في اقتحام المعادلة السياسية وممارسة دور فاعل في المشهد السياسي اللبناني.

إلا أن الإشكالية ليست في إنتاج الوثائق وتديج الكلمات وصوغ الشعارات، بقدر ما هي في الممارسة العملائية على المستوى السياسي والثقافي والإعلامي والاجتماعي. وأما الاكتفاء من الحياة السياسية بالانخراط في العملية الانتخابية، وكأنها اكتشاف جديد وفتح مبین، فهو أمر يؤدي إلى اختزال السياسة إلى عمليات تقنية وأساليب حشد وتحالفات ومناورات انتخابية ظرفية، ما يؤدي إلى إفراغ وظيفة الانتخابات من دورها كأداة ووسيلة للعمل السياسي. وقد سقطت الجماعة في «فخ» الانتخابات، وتحوّلت العملية عندها إلى مناسبة تستهدف «الوصول»، ولو بالتحالف مع قوى متعارضة في رؤيتها وبرامجها، حيث المعيار فيها ما تقتضيه «المصلحة» الانتخابية لمرشحي الجماعة، الأمر الذي أدى إلى شخصنة عملية الترشح والترشيح وصياغة التحالفات. المسألة إذاً تتعدى «ترقيعات» إصلاحية تنظيمية داخلية، وتتجاوز إنتاج وثائق تؤكد مواقف وخيارات سياسية وفكرية، أصبحت بحكم الأمر الواقع من البديهيّات التي تأخرت الجماعة عن

غيرها من الحركات الإسلامية في تبينها وحسمها.

كذلك يلاحظ القارئ للوثيقة أن إشكالية «لكن» مهيمنة على نسيج الأفكار المطروحة بين سطورها. فمثلاً لبنان وطن لجميع أبنائه، «لكن» كل جماعة دينية في لبنان لها مساحتها الخاصة/ الطائفية السياسية مرض عضال، «لكن» المسّ بخصوصيات الطوائف يفتح صراعات جديدة/ الدولة اللبنانية مدنية لا تلتزم ديناً معيناً، «لكن» من حقنا أن ندعو إلى تبني الشريعة الإسلامية لأنها تحقق أفضل تنظيم لحياة الناس/ احترام الآخر والاعتراف به واجب، «لكن» يجب أن نبين للكافر أن الإيمان هو العروة الوثقى/ وحين يتم الحديث عن العيش المشترك في لبنان تستحضر الوثيقة الحديث عن الكفار والمشركين وجواز التعاون معهم على البر والتقوى، وكأنه يمكن بناء عيش مشترك حقيقي ونحن نضمر التكفير وندعي جواز تساكُن الكفر والإيمان والشرك والتوحيد... إلخ.

مع ذلك ربما تقود «لكن» وأخواتها إلى نوع من الفكر النسبي الذي يبعد المرء عن الشمولية والإطلاقية ذات البعد الثنائي في المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية، بحيث لا يعود للمسائل وجهين فقط (شر وخير)، أو (كفر وإيمان)، أو (حق وباطل). لكن الإكثار منها أيضاً قد يقود إلى البلبلة والتردد والضبابية. فالتنقل بين ثوابت الفكر الديني، ذي الطابع الإطلاقي والشمولي، وقضايا الفكر السياسي النسبي والمتغير، يهدر الكثير من الخيارات والاجتهادات، ويدفعها إلى حقل الالتباس، ويغرقها في العمومية والضبابية، ويبطئ

اندفاعاتها الطموحة نحو الفاعلية السياسية في المجتمع اللبناني.

الخيارات الصعبة بعد اغتيال الرئيس الحريري

لم تمر سنة على صدور الوثيقة حتى حدث ما لم يتوقعه أحد، فقد اغتيل الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005، في سياق سياسي شعر معه سُنّة لبنان بأنهم مستهدفون في الصميم. حادث الاغتيال هذا حرّك الشارع الإسلامي السني والوطني اللبناني، وأدّى إلى تفجير انتفاضة 14 آذار/ مارس وخروج الجيش السوري من لبنان، وانقسام اللبنانيين بين مؤيد لهذه الانتفاضة التي قادها «تيار المستقبل» بقاعدته الشعبية السنية العريضة، و«حزب الله» الذي شكل قوى 8 آذار، وقادها بقاعدته الشيعية الواسعة واستناده إلى المقاومة الإسلامية.

وبقدر ما كان لحدث الاغتيال من تداعيات هائلة لا يزال لبنان يعيش أثارها حتى اليوم، كان لحدث الاغتيال أيضاً أثره في واقع الجماعة وتطورها ومواقفها. فهو أجهض ما كان متوقفاً لوثيقة القرن أن تفعله في الساحة الإسلامية الحركية، فوضع الجماعة أمام تحديات جديدة تتطلب قراءة وتحليلاً من منظور مختلف.

واجهت الجماعة الإسلامية بعد اغتيال الرئيس الحريري الكثير من التحديات سواء على صعيد علاقتها بالساحة الإسلامية أم لجهة موقعها في الصراع الداخلي وموقفها من مستقبل المقاومة.

في البداية وقفت الجماعة بقوة إلى جانب «تيار المستقبل»، وشاركت في تشييع الرئيس الشهيد، لكنها لم تقطع العلاقة مع لقاء عين التينة وقوى 8 آذار، على الرغم من ابتعادها عنهم بسبب أداء هذه القوى. وقد أدى الانسحاب السوري من لبنان إلى تحرر الجماعة أكثر في مواقفها من الشأن الداخلي، على الرغم من أنها كانت من أوائل القوى السياسية التي رفضت التمديد للرئيس أميل لحود. وامتنعت الجماعة عن خوض انتخابات عام 2005، وعمدت إلى مقاطعتها حرصاً على عدم الدخول في صراع مع «تيار المستقبل» نظراً إلى تداخل القواعد الشعبية والظروف السياسية التي أحاطت بهذه الانتخابات.

وخلال حرب تموز (2006)، وقفت الجماعة إلى جانب «حزب الله» والمقاومة الإسلامية، كما شاركت مجموعات تابعة لها في منطقة العرقوب بالتصدي للعدوان الإسرائيلي. لكن اندلاع الصراع السياسي الداخلي إثر انسحاب الوزراء الشيعة من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، وبدء حملة «حزب الله» لإسقاط الحكومة، دفع الجماعة إلى الاعتراض بشدة على مواقف «حزب الله»، الأمر الذي أحدث بعض التباين بينهما، بخاصة أن سلسلة الاغتيالات التي طالت رموز وقيادات من قوى 14 آذار لم تتوقف، الأمر الذي ساهم بتعميق الانقسام السياسي في لبنان.

بذلت الجماعة الإسلامية جهوداً مميزة من أجل المحافظة على موقفها الوسطي بين قوى 14 آذار وقوى 8 آذار، خصوصاً أن مشاركتها في ذكرى 14 آذار (2006)، وفي تشييع الوزير بيار الجميل

وإلقاء كلمة بالمناسبة، والتقارب بينها وبين العديد من قوى وأحزاب 14 آذار، جعل الكثيرين يصنفونها في خانة هذه القوى. مع ذلك فإن دعمها للمقاومة، وموقفها الواضح في هذا المجال، الذي تبلور في تقديم الجماعة لمبادرة، تحفظ المقاومة، وتطورها باتجاه تحويلها إلى مكوّن وطني عام يبعدها عن الطابع المذهبي الذي يغلب عليها، في إطار استراتيجية دفاعية، وهو الأمر الذي لم يلقَ تجاوباً من «حزب الله» في ذلك الحين، دفعها إلى التشدد في الحفاظ على موقع وسطي من دون تفريط بمبدأ المقاومة.

حاولت الجماعة التصرف بصفتها الراعي الأكبر والمرجعية المركزية للحركات الإسلامية السنية في لبنان، لكنها لم تنجح دائماً في أداء هذا الدور، فقد وجدت نفسها في مأزق الاختيار ضمن الشارع الإسلامي السني الذي اتجه نحو شعارات لبنانية ما اعتاد سابقاً أن يرفعها، والشعارات الإسلامية التي تمثل مشروعها في لبنان والعالم العربي، وبخاصة ما يتعلق منها في موضوع المقاومة.

جاءت أحداث 7 أيار/ مايو 2008، وما جرى فيها من استباحة لبيروت تحت غطاء سلاح المقاومة لتعمق الحذر والخلاف بين الجماعة والمقاومة، حينها صرح رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية علي الشيخ عمار: «بأن الجماعة تدعو لكي تكون المقاومة للشعب اللبناني بكل أطيافه، وأن لا تكون لفئة دون غيرها»، وأضاف «إن ما شهدناه منذ العام 1991 وحتى الآن هو إن الوصاية والسلطات الأمنية حاصرت مختلف القوى التي لها دور كبير في المقاومة واعتماد

فئة واحدة هي «حزب الله» من أجل أن تكون برعاية هذه الفئة المهيمنة على القرار الأمني والسياسي آنذاك، أي سوريا، وهذا خطأ كبير، لأن المقاومة ليست شعاراً بل هي واجب على جميع اللبنانيين ليدافعوا عن أرضهم وكرامتهم». وأضاف: «على رغم تأكيدنا على دور المقاومة وعلى الانجازات التي تحققت، إلا أننا نريد أن تكون الأمور واضحة لجهة أن الجميع معني بهذه المقاومة، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال وتحت غطاء المقاومة أن يمتلك بعضنا كل أنواع السلاح من أجل أن يستقوي بهذا السلاح على شريكه في الوطن، أو من أجل أن يستخدمه بالطريقة التي استخدم فيها في 7 أيار في غزو واجتياح بيروت والاعتداء على الجبل وصيدا والشمال والبقاع». وختم الشيخ عمار: «إن المقاومة لا تبقى مقاومة إذا استخدمت أو هددت بسلاحها في الداخل، بل تصبح ميليشيا عاصية على السلطة وخارجة عن السيطرة، لأن من اعتدى على بيروت لم يكن أبداً مقاومة بل ميليشيا للأسف الشديد..»⁽¹⁴⁹⁾.

بعد انتخابات عام 2009 انكبت الجماعة على إعداد وثقتها السياسية وإصلاحاتها التنظيمية الجديدة على كل المستويات، وهي تعيش تحدي التمايز من جهة والتنسيق من جهة أخرى مع «تيار المستقبل». وكانت تسعى في الوقت نفسه لمواجهة المشاعر المذهبية المشحونة واستيعاب الاتجاهات المتطرفة سنياً وشيعياً، مع حرصها على بقاء العلاقة مع «حزب الله»، على الرغم من اعتراضها على مواقفه الداخلية.

(149) جريدة المستقبل، 2008/12/8.

وثيقة الممكن للخروج من الاصطفاف: في عام 2010 أصدرت الجماعة وثيقتها الجديدة⁽¹⁵⁰⁾، حددت فيها أهدافها العامة التي تسعى لتحقيقها، والتي يمكن تلخيصها في بناء الفرد المسلم الملتزم بضوابط الإسلام، ثم بتبليغ دعوة الإسلام إلى جميع المواطنين بعيداً عن الإكراه والتعصب الطائفي والعنصري والمذهبي، ثم المساهمة في انفتاح المجتمع الإسلامي على جميع شرائح المجتمع الأهلي، واعتبار الحوار والتعاون أساس العلاقة بين جميع الفئات اللبنانية، وتحديد المساحة المشتركة التي تساعد على إقامة مجتمع متماسك، تخدم مؤسساته جميع المواطنين بعدالة وكفاءة ومساواة، ثم المشاركة الإيجابية في كل مؤسسات المجتمع الأهلي بهدف تحقيق الإصلاح فيها، وتقوية فاعليتها إلى جانب مؤسسات الدولة⁽¹⁵¹⁾.

أما الضوابط الشرعية للمشاركة في العمل السياسي، فتحددها الجماعة في وثيقتها على الشكل التالي: إبراز طليعة إسلامية سياسية قادرة على السير بالمسلمين في الطريق التي ترضي الله ويحفظ كرامة المواطنين، والسعي إلى تعزيز العيش المشترك بما يكفل إقام دولة عادلة، في إطار من حرية العمل السياسي لجميع اللبنانيين، وتأكيد مبدأ تداول السلطة من طريق الانتخابات الحرة النزيفة، والسعي لإلغاء الطائفية السياسية وتحرير مؤسسات الدولة من قيودها

(150) وهي وثيقة صدرت تحت عنوان: «الرؤية السياسية للجماعة»، إثر مؤتمرها العام الذي انعقد بين 20-24 حزيران/يونيو 2010. انظر موقع الجماعة الإسلامية:

http://www.al-jamaa.org/upload/Wathika_2462010.pdf

(151) المرجع نفسه، ص 2 و 3.

لتكون في خدمة جميع اللبنانيين من دون تمييز⁽¹⁵²⁾. ولا تنسى الجماعة دعوتها إلى الإصلاح السياسي والإداري وتطوير التشريعات اللبنانية حتى تتناسب مع الأحكام الشرعية.

ترى الجماعة الإسلامية في وثقتها أن طبيعة لبنان الديمغرافية الطائفية، التي تجعل من كل مكوناته أقليات غير قادرة على الاستئثار بالسلطة بمفردها، تفرض ممارسة التعددية السياسية ضمن مساحة واسعة من الحريات. كما ترى أن هذا التوصيف الذي ساد النظام اللبناني لا يلغي عيوباً تسببت على الدوام باختلالات كادت تطيح بالتركيبة اللبنانية، وأن هذه العيوب والثغرات لا تزال تحد حتى اليوم من قدرة النظام اللبناني على التطور والتقدم. تعترف الجماعة بأن اتفاق الطائف أدخل تحسينات جذرية على بنية النظام، غير أنها ترى أن أجزاء أساسية من هذا الاتفاق، والذي أصبح جزءاً من الدستور اللبناني، لم تأخذ طريقها نحو التطبيق، ما أعاق مسيرة الإصلاح السياسي. لذلك ترى أن الأولويات التي لا تحتمل التأخير تقتضي تنفيذ ما تبقى منه، وبالأخص إلغاء الطائفية السياسية، وإقرار نظام عصري للانتخابات يعتمد النسبية، وإقرار اللامركزية الإدارية، والإنماء المتوازن⁽¹⁵³⁾. الملاحظ في هذه المقاربة الدقيقة التي تقدمها الجماعة هو ابتعادها عن المفاهيم التي جرى ضحها في القاموس السياسي اللبناني، والتي تم استخدامها في إطار الصراع السياسي بحجة الإصلاح السياسي تارة، وبحجة العيش المشترك تارة

(152) المرجع نفسه، ص5.

(153) المرجع نفسه، ص6-7.

أخرى، وأهم هذه المفاهيم هو «الديمقراطية التوافقية». فقد تجنبت وثيقة الجماعة مناقشة هذا الموضوع وعادت إلى وثيقة الطائف مطالبةً باستكمال البنود الإصلاحية فيها.

مع ذلك لم تغب مسألة العيش المشترك عن الوثيقة، لكنها جاءت في سياق التأكيد والاعتراف بأنه لا يمكن لأي طائفة أن تفرض نظرتها ونظامها وتشريعاتها. و«ديننا يأبى أن تفرض على الناس ما لا يريدون». لكن هذا النوع ينبغي ألا يؤدي إلى «انتهاك حريتنا بأن نعتقد ما نشاء، وأن نعبّر عن أفكارنا في حدود نظام المجتمع وأمنه...». لذلك أكدت الجماعة حقها بالدعوة إلى تشريعات وقوانين تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيداً من الفرض والإكراه. وضمن هذا السياق جاءت رؤية الجماعة للعيش المشترك، فقد خصصت له الوثيقة بنداً كاملاً اعتبرت فيه أن قواعد هذا العيش في لبنان تقوم على أربعة دعائم، هي احترام الآخر والاعتراف به والتعامل معه أولاً، ثم ثانياً على الأخلاق التي لا تتأثر بنظر الإسلام باختلاف الدين ولا بأي اعتبار آخر، وثالثاً العدالة وهي أهم القيم الإنسانية، وأخيراً التعاون حيث لا معنى للعيش المشترك إذا لم يتعاون الناس لتحقيق المصالح المشتركة⁽¹⁵⁴⁾. في هذه القواعد الأربعة تلجأ الجماعة إلى الدليل الشرعي الديني من دون أن تقوم بإسقاط هذه القواعد على المجتمع السياسي اللبناني، بحيث يتم ترجمتها بإجراءات وخطوات وقوانين وبرامج تعزز هذا العيش المشترك بين اللبنانيين. وهكذا

(154) المرجع نفسه، ص 9-10.

تبقى الدعوة إلى العيش المشترك مسألة أخلاقية تتعلق بالنوايا أكثر مما تتعلق بالإجراءات العملية التي تجعلها نموذجاً دعوياً وحركياً وبرنامجاً سياسياً للإسلاميين اللبنانيين الذين يتميزون عن غيرهم من الإسلاميين، كما تقول الوثيقة في مقدمتها، بكونهم يعملون في مجتمع متعدد ومتنوع طائفيًا.

تضمنت الوثيقة أيضاً رفضها «لانخراط لبنان في سياسة المحاور التي تزيد في شرح الأمة وتنعكس سلباً على واقعنا اللبناني الهش»⁽¹⁵⁵⁾. وذهبت إلى الدعوة إلى التكامل العربي وصولاً إلى الوحدة أسوة بالوحدة الأوروبية التي لم يجمع بين أممها عرق أو دين أو لغة، وإنما مصالح مشتركة. وليس في هذه الدعوة تخل عن المصطلحات الإخوانية التقليدية فقط، بل تبين لخطاب ومصطلحات واقعية تنتمي إلى قاموس سياسي معاصر. ولم تغب عن الوثيقة بطبيعة الحال المسألة الفلسطينية، فسجلت رفضها الاعتراف بالكيان الصهيوني، واعتبار المقاومة هي الحل الأمثل لتحرير الأراضي المغتصبة. وأما بشأن الوجود الفلسطيني في لبنان، فاعتبرت الجماعة بوضوح أن القوانين اللبنانية عاملت الشعب الفلسطيني بعنصرية بغيضة بحجة واهية قوامها رفض التوطين، فاستحدثت قوانين ظالمة لا تتسجم مع حقوق الأخوة والضيافة وحقوق الإنسان. لذلك تطالب بشدة بتعديل هذه القوانين، وفي الوقت نفسه ترى أنه «ليست هناك حاجة إلى السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، كما أن السلاح داخل المخيمات يجب أن

(155) المرجع نفسه، ص15.

يضبط وفق صيغة واضحة تحفظ سيادة لبنان على أرضه، وتضمن للشعب الفلسطيني حق الدفاع عن النفس...»⁽¹⁵⁶⁾.

كيف تعاطت الوثيقة مع سلاح «حزب الله» والعلاقة مع المقاومة والشيعية في لبنان في ضوء الاصطفافات والانقسامات القائمة في الساحة السياسية اليوم؟

حددت الوثيقة قاعدة شرعية معيارية لرسم حدود العلاقة، أساسها «نتعاون في ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً في ما اختلفنا فيه»، أي إن الجماعة في علاقتها مع شركائها في الوطن تعتبر أنه ليس بينهم أعداء، فالعدو الأوحده هو الكيان الصهيوني، وما عداه فهي معه في تحالف أو تعاون أو خلاف سياسي مرحلي. لذلك تشير الوثيقة بوضوح إلى أنه لا يمكن فصل ما يجري في لبنان عن الصراع مع العدو الصهيوني، وعن الموقف الأمريكي المنحاز والداعم لهذا الكيان. وهي تؤكد وجوب العمل على بناء المجتمع المقاوم بالفكر والممارسة والتنسيق مع القوى اللبنانية والفلسطينية المقاومة، وفي مقدمتها «حركة حماس»، من أجل مقاومة هذا الخطر، وتذكر بدورها التاريخي كجزء أساسي من مكونات المقاومة الإسلامية في لبنان التي لاقت الاحتضان من مختلف شرائح المجتمع اللبناني. وتشير الوثيقة بوضوح «إلى أن هذا الاحتضان تعثر في ما بعد، وخاصةً بعد أن أقحمت المقاومة في المعادلة اللبنانية الداخلية، وتحديدًا بعد 7 أيار (2008)، حيث كاد البلد ينزلق إلى أتون فتنة مذهبية تذهب بكل

(156) المرجع نفسه، ص14.

المنجزات التي تحققت، وتهدي العدو بالمجان ما عجز عن أخذه بكل آلتة الحربية. لذلك نرى من الضروري تأكيد دور المقاومة في المعادلة اللبنانية، والنأي بها عن النزاعات والصراعات الداخلية، والوصول إلى صيغة معتمدة للاستراتيجية الدفاعية، تؤكد دور الجيش والشعب والمقاومة في الدفاع عن الوطن، بما يتيح لكل القوى في المجتمع إمكانية المشاركة في الدفاع عن الوطن وحماية أرضه وشعبه». ومن الواضح في هذا النص الذي صيغ بعناية اعتراض الجماعة على الهوية المذهبية للمقاومة، وانحباس هذه المقاومة في لون حزبي يمتنع معه على بقية اللبنانيين مسلمين ومسيحيين، المشاركة فيها، وبالتالي يصبح مطلب الاستراتيجية الدفاعية الذي تقره الوثيقة، منسجماً إلى حد كبير مع ما ذهب إليه «تيار المستقبل» في وثيقته الأخيرة.

تقدم الجماعة في قراءتها لمسألة المحكمة الدولية مقاربة مختلفة عما ذهب إليه «حزب الله»، وهي تؤكد بلسان أمينها العام أن هذه المحكمة حظيت بموافقة جماعية من قوى 14 آذار و8 آذار في هيئة الحوار الوطني، ومن ثم في البيانات الوزارية، وبموافقة الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر الله، وإن سحب هذه الموافقة حديثاً وإدانة المحكمة واعتبارها مسيّسة كان يجب أخذه في الاعتبار مسبقاً. ويضيف «نحن لم نبرئ المحكمة ولم ندافع عنها، لا الأمس ولا اليوم، لأننا نعتبر أن كل المؤسسات الدولية يمكن الضغط عليها، وكذلك القضاء اللبناني شهد ضغوطاً كبيرة من القوى السياسية، وبالتالي فإننا نعتبر أن الواجب يقضي بانتظار القرار الاتهامي الذي سوف يصدر عن هذه المحكمة الدولية، وبعد ذلك يمكن اتخاذ الموقف المناسب»

(157). ويضيف أمين عام الجماعة الإسلامية بأن ورود أسماء لعناصر «حزب الله» في القرار الظني المرتقب لا يعني أن الاتهام يطال الحزب بالكامل، وينبغي ألا يُحمّل للمقاومة، فهذا تهويل في غير مكانه. ويرفض التخويف بالفوضى والحرب الأهلية، فالمحكمة مُنحت الثقة بالإجماع، ولم يصدر منها حتى الآن ما يشير إلى أنها تتأمر على المقاومة. وعلى الرغم من أنه لا يعطي صك براءة مسبق للمحكمة ويرفض الاتهام بغير بيّنة، لكنه يرفض الدعوة إلى دفن جرائم الاغتيال السياسي⁽¹⁵⁸⁾.

تسأل قيادة الجماعة إنه إذا كان «حزب الله» يعلم منذ عام 2006 بوجود توجه لاتهام عناصر فيه بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فلماذا وافق على المحكمة الدولية في جلسة الحوار، ولماذا شارك في الحكومات التي تبنت المحكمة في ما بعد؟!

مع ذلك تسعى قيادة الجماعة لفتح حوار مع مختلف القيادات، وبخاصة مع قيادة «حزب الله» انطلاقاً من موقفها المبدئيّ الملتزم بالمقاومة، والمعترض على توظيفها بقضايا الداخل، وانطلاقاً من عدم اصطفاؤها مع أيّ من المحاور، بهدف تكريس التهدئة وإبعاد شبح الفتنة، لكنها كغيرها لا تملك الكثير من المقترحات العملية والمخارج الموضوعية لهذه الأزمة المعقدة.

(157) حديث أمين العام للجماعة الإسلامية ابراهيم المصري إلى مجلة الشروق 2011/2/3 عن موقع الجماعة الإسلامية:

<http://www.al-jamaa.org/play.php?catsmktba=1928>

(158) موقع أخبار الشرق 2010/9/19:

www.levantnews.com

الثورات العربية بين الجماعة وحزب الله

شكل الموقف من الثورات العربية منذ انطلاقتها في تونس ومصر عاملاً إضافياً في إظهار المزيد من التمايز بين «الجماعة الإسلامية» و«حزب الله». وقد بدأ هذا التباين بالظهور علانية إزاء تبلور المواقف مما جرى ويجري في البحرين وسوريا. فالجماعة الإسلامية شأنها شأن تيار الأخوان المسلمين في العالم العربي، اعتبرت ما جرى في البحرين أقرب إلى الفتنة منه إلى ثورة. وما حدث من تمايز هناك بين «جمعية الإصلاح» في البحرين ذات المرجعية الإخوانية و«جمعية الوفاق» البحرينية ذات المرجعية الخمينية، قضى على حركة الاعتراض التي تم التوافق عليها في مهدها، بحيث انزلت الاحتجاجات نحو الفتنة المذهبية، وتحول هذا التوافق إلى النقيض.

ترى «الجماعة الإسلامية» أن ما جرى في البحرين تحوّل إلى فتنة يجب تلافي شرها في العالم الإسلامي، ولا يجوز تشبيهها بثورة 25 كانون الثاني/يناير المصرية، لا من حيث الأعلام المرفوعة، ولا من حيث الأطراف، ولا من حيث تعبيرها عن موقف وطني موّحد، فضلاً عن اصطدام القائمين عليها مع شريحة أساسية هي سنّة البحرين. وعليه كان موقف الجماعة مخالفاً لتوصيف «حزب الله» لما يجري في البحرين، فهي لم تعتبر قوات درع الجزيرة قوات احتلال كما ذهب السيد نصر الله في مهرجان دعم الثورات العربية، متسائلاً عن سبب صمت العالم العربي والمسلم «عن الظلم الذي يحيق بإخوانهم الشيعة في البحرين، مستغرباً عدم إثارة المسألة المذهبية عند الحديث عن

الشعب الفلسطيني أو المصري أو التونسي أو الليبي»⁽¹⁵⁹⁾.

من هذا المنطلق كانت خطبة الجمعة للعلامة يوسف القرضاوي، إذ قال بوضوح إن الحركة في البحرين تحولت طائفية، و«أن أهل السنة لما رأوا هذا قالوا نحن لنا مطالب أيضاً... ولم يكن المحتجون سلميين، بل اعتدوا على كثير من أهل السنة، واستولوا على مساجد ليست لهم، واستعملوا الأسلحة كما يفعل البلطجيون في اليمن ومصر وغيرها ضد كثير من المستضعفين من أهل السنة... إن الخطر هو أن ينسب الشيعة أنفسهم إلى بلاد أخرى ويحملوا صورة خامئي وصورة نصر الله وصورة كذا وكأنهم ينتسبون إلى إيران لا إلى البحرين...»⁽¹⁶⁰⁾. هذا الموقف والردود التي جاءت عليه من الإعلام المؤيد لحزب الله، بل وحتى الرد المباشر الذي جاء من السيد حسن نصر الله من دون أن يسميه، خلف توتراً، بين الإسلاميين السنة عموماً، ومن ضمنهم جمهور الجماعة، وبين «حزب الله»، ذلك أن مهاجمة القرضاوي يعادل لدى الإسلاميين مهاجمة السيد نصر الله أو الخميني لدى «حزب الله» أو مؤيديه في العالم.

جاءت أحداث انتفاضة الشارع السوري لتشكل بدورها عامل تباين إضافي بين الفريقين، بخاصة أن الملف الإسلامي في سوريا حساس وضخم. ولم يتردد القرضاوي في إدانة ما حصل في درعا، وما

(159) خطاب السيد نصر الله في 18 آذار/مارس 2011.

(160) خطبة العلامة يوسف القرضاوي في 11/3/2011. انظر الرابط التالي

http://www.ssre.net/tag-%D7%A7%D7%8B%1D%86%9D%8A%7D%85%9D%8AC____Arabs__Got__Talent____-%D7%A7%D7%84%D7%8AD%D7%84%D7%82%9D%8A22-2011-3-11-__99.html

سبقه من قمع بحق المتظاهرين المسالين المطالبين بالإصلاح. فقال: «إن بشار الأسد أسير لحاشيته ولا يستطيع أن يتخلص منها»، ملمحاً إلى طائفته. وأضاف: «لقد قتلوا الناس الأبرياء، ولم يكونوا يحملون سكيناً أو بندقية...»⁽¹⁶¹⁾.

ترى «الجماعة» أن انتفاضة الشعب الفلسطيني وأطفال الحجارة ضد الآلة العسكرية الصهيونية هي التي ألهمت الشباب العربي الذي سئم الخنوع والاستعباد وراح يتطلع نحو الحرية التي شرّعها الإسلام الذي أعطى حرية العبادة واعتناق الدين، فكيف بأولئك الحكام يمنعون حرية السياسة والأحزاب والرأي في بلادهم، بل أكثر من ذلك يضعون ثروة الأوطان ومقدرات الحياة ملكاً شخصياً لهم ولعائلاتهم يتم وراثتها⁽¹⁶²⁾.

ترى الجماعة بوضوح أن ما يجري في سوريا هو صورة شعب يريد إصلاحات، ولم يلمس حتى الآن رغبة حقيقية صادقة من النظام بإجرائها، وبأن هذا الشعب لم تكن لديه رغبة في إسقاط النظام، لكن ممارسات هذا النظام لجهة تقديمه خطابات إنشائية وتعامله مع المتظاهرين بالقمع، دفع بهم إلى تصعيد الخطاب نحو التغيير الشامل. ويبيدي رئيس المكتب السياسي في الجماعة تفاؤله

(161) خطبة العلامة يوسف القرضاوي في 2011/3/25. انظر الرابط التالي:

<http://www.ssre.net/s957.html>

(162) أنظر: حديث المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، عزام الأيوبي، في 2011/5/4، على موقع الجماعة، انظر الرابط التالي:

<http://www.al-jamaa.org/play.php?catsmktba=2079>

الكبير بالثورات العربية، ويأمل أن تسحب الأنظمة المتطلعات شعوبها، وأن تتعظ بما حصل في أقطار أخرى. ويشير إلى أن «الصراع اليوم بين فئتين: فئة تطالب بالعزة والكرامة ومستعدة لبذل الأنفس في سبيل رفع الذل والاستعباد. وفئة لا تزال ملتبسة تتلمس رضى السلاطين وتبطش بأيديهم وتسمح لنفسها أن تكون أبواً مدافعة عنهم وعوناً للظلمة»⁽¹⁶³⁾.

لا تتردد الجماعة من تحذير «الأقلام والأفواه المأجورة التي لم تعتد سوى العيش في كنف الظالمين، وأن تكون أدوات تستخدم من قبلهم ويخشون على أرزاقهم فيها جمون العلامة القرضاوي لقوله كلمة الحق. فنقول لهم كفى تمادياً على هذا العلامة المجاهد.. فنحن نقف مع الشرفاء في مسيرة الحرية والكرامة ونرفض منطق الاستكبار والاستعباد للشعوب»⁽¹⁶⁴⁾.

وصلت الحملة ضد القرضاوي إلى حدود إقامة دعوى في القضاء السوري ضده، متهمّة إياه بتهديد الوحدة الوطنية، وتهديد هيبة الدولة، بل عمد مفتي سوريا الشيخ أحمد حسون إلى انتقاده

(163) المرجع السابق. وقد جاء إعلان تلقزيون «المنار» التابع لـ«حزب الله» إن أطرافاً أعلنوا إمارة إسلامية سلفية على الحدود الشمالية للبنان ليصب في حملة التخويف التي يمارسها الإعلام الرسمي السوري، ولكن بطريقة أكثر استمزازية في الأوساط الإسلامية السنية. جريدة الشرق الأوسط، في 15 مايو/مايو 2011. أيضاً انظر الرابط التالي:

<http://www.almasryalyoum.com/node/436688>

(164) انظر كلمة رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية على الموقع الرسمي للجماعة: <http://www.al-jamaa.org/play.php?catsmktba=2079>

بشدة، متهماً إياه بأنه من خطباء الفتنة⁽¹⁶⁵⁾.

لم يتأخر الشيخ القرضاوي بالرد قائلاً: يريدون أويخوفوني، لن أخاف، وسأظل أقول الحق.. يقاضونني للمس بهيبة الدولة، الدولة التي تمس هيبتها كلمة ليست دولة، هي أوهن من بيت العنكبوت، هذا زمن التغيير، ومن لا يتغير يداس بالأقدام. هذه الأنظمة استعبدت الناس». وأضاف: «إذا كان قائل الحق يعتبر من خطباء الفتنة، فاللهم أمتني معهم واحشرنني معهم».

انتقد القرضاوي الدستور السوري الذي يعتبر «حزب البعث» قائداً للدولة والمجتمع، معتبراً ذلك نموذجاً للأحزاب الشمولية، مؤكداً أن «البعث» انتهى بانتهائها. وكشف عن مبادرة كان قد قادها قبل سنوات مع الأسد لمعالجة موضوع الإخوان المسلمين في سوريا التي يحكم النظام بالإعدام على المنتسبين إلى هذا التنظيم، وكيف أنها وصلت إلى طريق مسدودة⁽¹⁶⁶⁾. هذا طبعاً إضافة إلى المحاولات التي قام بها حارث الضاري رئيس هيئة علماء العراق، وصولاً إلى المحاولات الدؤوبة من الرئيس أردوغان لإيجاد حل لهذا الملف الشائك، الذي يتضمن عشرات الآلاف من المفقودين والمنفيين والمسحوب منهم الجنسية، فضلاً عن السجناء والمعتقلين. كل هذه المحاولات لم تفتح ثغرة في الموقف السوري الرسمي تجاه الإخوان المسلمين السوريين، على

(165) انظر ردود فعل الإعلام الرسمي السوري وخطبة مفتي سورية على الرابط التالي:
<http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=265117>

(166) انظر رد الشيخ القرضاوي على الرابط التالي:
http://www.ejjbed.com/viewPost.php?id=24306&sec__id=7

الرغم من المواقف الجديدة والمراجعات السياسية المهمة التي قاموا بها طيلة السنوات الماضية.

القمع المتماذي الذي تتعرض له المعارضة السورية واتهامها بالسلفية، وتسليط الأضواء على دور الإخوان المسلمين السوريين فيها من قبل الإعلام السوري، والدور التركي وتصريحات أردوغان والحملة المعادية ضده من قبل إعلام «حزب الله» والإعلام القريب منه وتشبيهه بالسلطان العثماني الجديد، لا يمكن أن تمر مرور الكرام في الأوساط المؤيدة للجماعة الإسلامية، بل إن الانتقادات العنيفة التي وجهت للقرضاوي، والتي تعود خلفيتها إلى احتقان بدأ قبل أربعة أعوام تقريباً عندما فتح القرضاوي ملف التشييع المدعوم من إيران في المنطقة محذراً من مخاطره وتداعياته، كلها شكلت عناصر خلافية مضافة إلى ملف العلاقة بين الجماعة و«حزب الله» في لبنان.

«الجماعة الإسلامية» اليوم في عصر الثورات العربية ليست كما كانت في أمس. فقادتها يقرأون في كتاب الثورة والتغيير الآتي من قلب الشارع العربي، ويشعرون أن الحياة عادت إلى منظومة الإخوان العابرة للحدود، وأنهم عصب التحركات الشعبية وشريك أساسي فيه، لذلك لم يعد مقبولاً أن يتم التعامل معهم بفوقية، ولا مع رموزهم بمنطق التخوين والاثهام. ومع ذلك تتفهم «الجماعة» الواقع اللبناني وخصوصياته وحساسياته، فلذلك تتحرك بحذر بالغ في الشارع وتتجنب القيام بحملات تعبئة سياسية أو تظاهرات تأييد ونصرة للشعب السوري، كما ذهب «حزب الله» في تأييده لثورة البحرين

متسبباً بأزمة دبلوماسية أضرت بمصالح الكثير من اللبنانيين في الخليج. ف«الجماعة» على الرغم من تعاطفها الكامل مع ثورة الشعب السوري حريصة على أفضل العلاقات مع المقاومة، وهي تتجنب كل ما يسيء إلى هذه العلاقات، لذلك تعرضت إلى الكثير من الانتقاد من بعض الإسلاميين المتشددین الذين اعتبروا موقفها ومواقبتها للحدث السوري مائعاً وخجولاً، ويراعي الظروف والوقائع أكثر مما يراعي الحق والمبادئ.

في الخلاصة، تقف الجماعة الإسلامية اليوم أمام خيارات سياسية وتنظيمية وفكرية، أصبحت واضحة ولا تحتاج إلا إلى إنضاج، كي يسقط بعض الالتباس، ويتبدد بعض التردد الذي يكبح الانطلاقة، وهي انطلاقة تحتاج إلى عنصر الشباب الذي لا يزال يحتاج إلى المزيد من الفرص في الداخل التنظيمي. إلا أن المسلم به أن الجماعة قطعت شوطاً كبيراً باتجاه التلبس، وانتقلت بأقل قدر من الخسائر من مرحلة التأسيس والمؤسس، بما تتضمن من أعباء ومشكلات، إلى مرحلة المؤسسة والدور، بما يفرض ذلك من نهج جديد على كل المستويات، هي تسعى بجدية من أجل ذلك، وتمتلك كادراً طموحاً يتميز بالمشابرة والسعي للتكيف مع الظروف المتغيرة، والنفس الطويل.